وزارة التعليم العالي
والبحث العلمي
جامعة المثنى
كلية الادارة

Ministry of Higher
Education And
Scientific Research
College of Economic&
Administration
Al-Muthana University

مبادىء المحاسبة المالية (نظرة معاصرة)

تأليف

الأستاذ الدكتور

سعود جايد مشكور

جامعة المثنى

الدكتور
علي نعيم جاسم
جامعة المثنى

الدكتور
أسعد منشد محمد
جامعة المثنى

الطبعة الاولى
2013

المقدمة

ظهرت الحاجة الى خدمات الوظيفة المحاسبية نتيجة لظروف وعوامل اقتصادية وقانونية تطورت خلال حقب متعاقبة من الزمن. تتمثل هذه الخدمات في تقديم البيانات اللازمة لمعرفة نتائج اعمال الشركات بمختلف احجامها و اشكالها القانونية خلال فترة زمنية معينة وبيان مراكزها المالية في نهاية تلك الفترة .

فقد دعت الحاجة، منذ القرن الرابع عشر الميلادي، الى خدمات المحاسبة نتيجة لظهور المعاملات التجارية واكتشاف النقود بوصفها وسيلة لقياس هذه المعاملات .اذ ان الشركات الفردية كانت سائدة في ذلك الوقت وكان ينظر للمحاسبة على انها اداة لخدمة ملاك تلك الشركات عن طريق تسجيل المعاملات المالية العديدة بغية الحفاظ على حقوقهم من واقع المستندات الثبوتية لهذه المعاملات.

وفي اواخر القرن التاسع عشر لاحت في الافق بوادر تطور جديد في المحاسبة نتيجة عوامل اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية . فقد ادى ظهور الثورة الصناعية الى تغيير الشكل القانوني للشركات الفردية ، اذ تحولت هذه الشركات الى شركات مساهمة تنفصل فيها الملكية عن الادارة في ظل نظرية الوكالة (Agency Theory)، ولقد ادى تأسيس الشركات المساهمة الى تعقد العملية الانتاجية وزيادة استخدام عوامل الانتاج (Production factors) ، ومن ثم تعقد الوظيفة الادارية ، الى جانب ذلك ازداد تدخل الدول في الشؤون الاقتصادية والمالية والاجتماعية وذلك لحماية مصالح الأطراف ذات العلاقة بالشركات . نتيجة لذلك ظهرت الحاجة الى الوظيفة المحاسبية ليس بسبب عدها وسيلة للتسجيل والقياس حصرا وإنما تعد كذلك وسيلة فعالة لخدمة الادارة (Management) عن طريق تزويدها بالبيانات (Information) اللازمة التي تساعدها في التخطيط والتنفيذ والرقابة ، ومن ثم قياس مدى كفاءتها في تنفيذ اهداف تأسيس الشركة .

ومنذ بداية القرن العشرين وحتى يومنا هذا ازدادت الحاجة الى الوظيفة المحاسبية لخدمة اطراف عديدة الى جانب خدمة ادارات المنظمات ومالكيها .ففي القرن الماضي ازداد وتوسع حجم الشركات واصبحت شركات متعددة الجنسيات ، وظهرت ظاهرة اندماج هذه الشركات بعضها مع البعض الاخرلتشكيل شركات عالمية احتكارية بغية تلافي حالة المنافسة فيما بينها ،كذلك ازداد تدخل الدول في شؤون الانتاج والاستهلاك والتصدير والاستيراد والاستثمار وغير ذلك من الانشطة الاقتصادية رغبة منها في زيادة رفاهية المجتمع وإتاحة الفرص المتكافئة لصالح المجتمع ، وحماية مصالح الاطراف ذات العلاقة بالشركات ، وفي هذه الحقبة الزمنية زادت حاجة المستثمرين الخارجيين الى البيانات اللازمة لتوجيه استثماراتهم نحو المشاريع الاقتصادية المربحة .

ونتيجة لكل هذه التغييرات تطورت الوظيفة المحاسبية وأصبحت اداة لخدمة المجتمع وانتقلت من وصفها وظيفة اجرائية تخدم الادارة الى عدها مقياس لمعرفة مدى كفاءة الادارة في تحقيق الاهداف المرجوة من تأسيس الشركة، ومن ثم اصبحت المحاسبة نظاما للمعلومات (Information system) يزود الاطراف ذات العلاقة بكافة البيانات اللازمة ، وهي اصبحت في عالمنا المعاصر اداة لخدمة المجتمع بشكل عام .

وعلى الرغم من ان هنالك كتب عديدة اعدت من قبل مؤلفين متخصصين في مجال المبادئ المحاسبية وفروعها المختلفة ،الا ان الحاجة الى اغناء هذا التخصص دعتنا للسير على خطى هؤلاء الرواد ومن تبعهم في هذا للمساهمة بشكل متواضع في اضافة مرجع علمي جديد الى مكتبة المحاسبة يتناول المبادئ العلمية والعملية للمحاسبة المالية المطبقة بشكل خاص في الشركات التجارية .

يتناول هذا الكتاب الجمع بين المبادئ النظرية والتطبيق العلمي من خلال النظرة المعاصـــــرة لمشاكل عمليات الشركات التجارية وايجاد التطبيقات العديدة لمعالجة هذه المشاكل بالإضافة الى ان هذا الكتاب يتميز عن بقيـــة الكتب المماثلـــة من حيث

انـــه يحتوي على فصلا خاصـــا في موضوع حوسبة العمليات المالية ، وهذا ما ينسجم مع حالة التطور الالكتروني في تعليم مهنـــة المحاسبـــــــة .علاوة على ان هذا الكتاب تم اعداده بطريقة علميـــة تتفق مع المستوى العلمي المطلوب لطلبتنا الاعزاء في التعليم الجامعي وينسجم كذلك مع مفردات اللجنـــــة القطاعيـــة المحاسبية التي تعنى بإعداد المفردات للمواد الدراسية ضمن اطـــار عمل هذه اللجان في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

ولذلك فان هذا الكتاب يتضمن ثلاثة عشر فصلا تناول الفصل الاول تاريخ ونشأة المحاسبة واهدافها وطبيعة مستخدمي المعلومات المحاسبية ، وعلاقة المحاسبة بالحقول الاخرى بالاضافة الى مستويات الاطار النظري للمحاسبة ، في حين تناول الفصل الثاني تسجيل العمليات المالية في السجلات المالية والتطرق الى نظرية القيد المفرد ونظرية القيد المزدوج ، اما الفصل الثالث فقد تناول العمليات التمويلية ومعالجة عمليات الاقتراض ومفهوم الموجودات الثابتة ، والتمييز بين النفقات الرأسمالية والايرادية ، في حين تناول الفصل الرابع العمليات الايرادية والتعرف الى المبيعات النقدية والآجلة وكيفية تسجيلها في السجلات المالية بالاضافة الى التطرق الى الخصم وكيفية معالجته ، وكان الفصل الخامس قد خصص للاوراق التجارية والمزايا الناتجة من استخدامها وكيفية معالجتها محاسبياً ، أما الفصل السادس تناول ميزان المراجعة وماهو الهدف من اعداده وانواعه وكيفية تنزيل الارصدة فيه ، وقد ركز الفصل السابع على اعداد الحسابات الختامية وقائمة الدخل في الشركات التجارية والمشروع الفردي ، اما الفصل الثامن فقد تناول الميزانية العمومية وكيفية اعدادها وماهو الفرق بين اعداد الميزانية العمومية في الشركات التجارية عن الميزانية العمومية في الشركات الصناعية اضافة الى التعرف الى معادلة الميزانية وكيف يتم الاستفادة منها ، كما تناول الفصل التاسع التسويات القيدية التي تقوم بها الشركات في نهاية السنة المالية وماهو المقصود بها اضافة الى التعرف على القيود العكسية وكيفية تسجيلها في السجلات المالية ، وقد تناول الفصل العاشر الى الاندثارات وكيفية احتسابها وتسجيلها في السجلات المالية وما هي مزايا وعيوب طرق احتساب الاندثارات ، اما الفصل الحادي عشر فقد اختص بتصحيح الاخطاء المحاسبية وما هو تصنيفها وما هي الطرق المعتمدة في التصحيح ، في حين تناول الفصل الثاني عشر السجلات المساعدة المستخدمة في الشركات وماهي انواعها وكيف يتم تسجيل البيانات المحاسبية فيها ،اما الفصل الثالث عشر والاخير فقد ركز على حوسبة المحاسبة المالية والتعرف على البرامج الالكترونية المستخدمة في حوسبة المحاسبة المالية وما هي الخصائص التي يتمتع بها هذا النظام .

نسال الله العلي القدير التوفيق والسداد في انجاز هذا المجهود العلمي المتواضع وتقديمه الى المكتبة المحاسبية خدمة للمسيرة العلمية في وطننا . ونأمل ان يكون هذا الكتاب مرجعا علميا وعمليا نافعا لطلبتنا الاعزاء والدراسيين والمهتمين والمتدربين في مجال المحاسبة .

المؤلفون
2013